

محاضرة: الفصل والوصل

تعريف الوصل والفصل في حدود البلاغة:

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه¹

فالجملة الثانية: تأتي في الاساليب البليغة مفصولة أحياناً، وموصولة أحياناً فمن الفصل، قوله تعالى «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة إُدفع بالتي هي أحسن» فجملة (ادفع) مفصولة عما قبلها، ولو قيل: وادفع بالتي هي أحسن، لما كان بليغاً.

ومن الوصل قوله تعالى «يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» عطف جملة: وَكُونُوا عَلَى مَا قَبْلَهَا

ولو قلت: اتَّقُوا اللَّهَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ، لما كان بليغاً. فكلٌّ من الفصل والوصل يجيء لأسباب بلاغية.

ومن هذا يُعلم أنّ الوصل جمع وربط بين جُمْلَتَيْنِ (بالواو خاصة) لصلة بينهما في الصورة والمعنى: أو لدفع اللبس

والفصل: ترك الربط بين الجُمْلَتَيْنِ، إمَّا لِأَنَّهُمَا مُتَّحِدَتَانِ صَوْرَةً وَمَعْنَى، أو بِمَنْزِلَةِ الْمُتَّحِدَتَيْنِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا صِلَةَ بَيْنَهُمَا فِي الصَّوْرَةِ أَوْ فِي الْمَعْنَى

وشرط العطف (بالواو) أن يكون بين الجملتين (جامع) كالموافقة: في نحو: يقرأ ويكتب، وكالمضادة: في نحو: يضحك ويكي وإنما كانت المضادة في حكم الموافقة، لأنَّ الدَّهْنَ يتصوَّرُ أَحَدَ الضَّدَيْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الْآخَرِ، (فالعلم) يخطر على الباب عند ذكر (الجهل) كما تخطر (الكتابة) عند ذكر (القراءة) .

(والجامع) يجب أن يكون باعتبار المسند إليه والمسند جميعاً فلا يقال: خليل قادم، والبعير ذاهب، لعدم الجامع بين المسند اليه كما لا يقال: سعيد عالم، وخليل قصير، لعدم الجامع بين المسندين وفي هذا الباب مبحثان.

المبحث الأول في إجمال مواضع الوصل

الوصل: عطف جملة على أخرى (بالواو) - ويقع في ثلاثة مواضع :

✓ الأول - إذا إتحدت الجملتان في الخبرية والإنشائية لفظاً ومعنى أو معنى فقط ولم يكن هناك سبب يقتضي

الفصل بينهما وكانت بينهما مناسبة تامة في المعنى - فمثال الخبريتين قوله تعالى (إنَّ الأبرار لفي نعيم (٣) ،

وإن الفجار لفي جهنم) ومثال الانشائيتين قوله تعالى (فادعُ واستقم كما أمرت) وقوله تعالى (واعبدوا الله ولا

¹ الإيضاح في علوم البلاغة القزويني (٩٧/٣)

تشركوا به شيئاً ، وصل جملة «ولا تشركوا» بجملة «واعبدوا» لاتحادهما في الإنشاء، ولأن المطلوب بهما مما يجب على الإنسان أن يؤدّيه لخالقه، ويختصّه به

ومثال المختلفين، قوله تعالى (إني أشهدُ الله، واشهدوا أني برىءٌ مما تشركون)

أي: إني أشهدُ الله وأشهدُكم ، فتكون الجملة الثانية في هذه الآية: إنشائية لفظاً، ولكنها خبرية في المعنى .

ونحو: إذهب إلى فلان، وتقول له كذا، فتكون الجملة الثانية من هذا المثال خبرية لفظاً، ولكنها إنشائية معنى «أي: وقل له»

فالاختلاف في اللفظ، لا في المعنى المَعُول عليه، ولهذا (وجب الوصل) وعطف الجملة الثانية على الأولى لوجود الجامع بينهما، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما، وكل من الجملتين لا موضع له من الإعراب.

✓ الثاني - دفع توهم غير المراد، وذلك إذا اختلفت الجملتان في الخبرية والإنشائية، وكان الفصل يُوهم خلاف

المقصود كما تقول مجيباً لشخص بالنفي «لا - شفاه الله لمن يسألك: هل برىء عليّ من المرض؟؟ «فترك الواو يُوهم السامع الدعاء عليه، وهو خلاف المقصود، لأن الغرض الدعاء له» ولهذا (وجب أيضاً الوصل)

وعطف (الجملة الثانية) الدعائية الإنشائية على (الجملة الأولى) الخبرية المصوّرة بلفظ «لا» لدفع الإيهام، وكل من الجملتين لا محل له من الاعراب

✓ الثالث - إذا كان (للجملة الأولى) محلّ من الاعراب، وقصد تشريك (الجملة الثانية) لها في الاعراب حيث

لا مانع، نحو: عليّ يقول، ويفعل (٤)

المبحث الثاني في مجمل مواضع الفصل :

من حق الجُمْل: إذا ترادفت ووقع بعضها إثر بعض: أن تُربط بالواو لتكون على نسق واحد - ولكن قد يعرض لها ما يُوجب ترك الواو فيها: ويسمى هذا فصلاً - ويقع في خمسة مواضع.

في تفصيل مواضع الفصل الخمسة السابقة

أحياناً: تتقاربُ الجُمْل في معناها تقارباً تاماً، حتى تكون الجملة الثانية كأنها الجملة الأولى، وقد تنقطع الصلّة بينهما

إنّما: لاختلافهما في الصورة، كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية. وإمّا لتباعد معناهما، بحيث لا يكون بين المعنيين مُناسبة، وفي هذه الأحوال يجب الفصلُ في كل موضع من المواضع الخمسة الآتية - وهي:

الموضع الأول - «كمال الاتصال» وهو اتحاذُ الجملتين اتحاداً تاماً: وامتزاجاً معنوياً - بحيث تُنزلُ الثانية من الأولى منزلةً نفسها.

«أ» بأن تكون الجملة الثانية بمنزلة البدل من الجملة الأولى، نحو: (واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) (٢)

«ب» أو: بأن تكون الجملة الثانية بيانا لإيهام في الجملة الأولى كقوله تعالى (فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ) فجملة (قال يا آدم) : بيان لما وسوس به الشيطان اليه.

«ج» أو: بأن تكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى (بما يشبه أن يكون توكيدا لفظياً أو معنوياً) كقوله تعالى (فمهل الكافرين أمهلهم رويدا) وكقوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا) فالمنع من العطف في هذا الموضع اتحاد الجملتين اتحاداً تاماً يمنع عطف الشيء على نفسه «ويوجب الفصل» .

الموضع الثاني - «كمال الانقطاع» وهو اختلاف الجملتين اختلافاً تاماً.

«أ» بأن يختلفا خبراً وإنشاءً: لفظاً ومعناً، أو معنى فقط، نحو: حضر الأمير حفظه الله، ونحو: تكلم إني مصغ اليك - «ب» أو: بالأ تكون بين الجملتين مناسبة في المعنى ولا ارتباط، بل كل منهما مستقل بنفسه - كقولك: عليّ كاتب - الحمام طائر، فإنه لا مناسبة بين كتابة عليّ وطيران الحمام.

وكقوله: إنما المرء بأصغريه كل امرئ رهق بما لديه

فالمنع من العطف في هذا الموضع «أمر ذاتي» لا يمكن دفعه أصلاً وهو التباين بين الجملتين، ولهذا وجب الفصل، وترك العطف.

لأنّ العطف يكون للربط، ولا ربط بين جملتين في شدّة التباعد وكمال الانقطاع.

الموضع الثالث - «شبه كمال الاتصال» وهذا يكون حينما تكون الجملة السابقة مما يثير في نفس المتلقي سؤالاً يتردد في نفسه ولو لم يصرّح به، فتأتي الجملة التالية لتجيب على هذا السؤال.^٢ - كقوله تعالى:

(وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) (٢) - ونحو: قول الشاعر

^٢ البلاغة العربية ، عبد الرحمن حبنكة (١ / ٥٩٥)

زعم العوازل أنني في غمرة صدقوا، ولكن غمري لا تنجلي

«ط» كأنه سئل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟ فأجاب: صدقوا» (١)

ونحو: السيف اصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
فكأنه استفهم، وقال: لم كان السيف أصدق؟ : فأجاب بقوله: في حده: الخ
جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ١٨٦)

فالمانع من العطف في هذا الموضع وجود الرابطة القوية بين الجملتين فأشبهت حالة اتحاد الجملتين - ولهذا (وجب أيضاً الفصل)

الموضع الرابع «شبه كمال الانقطاع» وهو أن تُسبق جملة بجملتين يصح عطفها على الأولى لوجود المناسبة، ولكن في عطفها على الثانية فساد في المعنى، فيترك العطف بالمرّة: دفعاً لتوهم أنه معطوف على الثانية - نحو

وتظن سلمى أنني أبغى بها بدلاً أراها في الضلال تهم

فجملة «أراها» يصح عطفها على جملة «تظن» لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة «أبغى بها» فتكون الجملة الثالثة من مظنونات سلمى مع أنه غير المقصود - ولهذا امتنع العطف بتاتاً (ووجب أيضاً الفصل) .

والمانع من العطف في هذا الموضع «أمر خارجي احتمالي» يمكن دفعه بمعونة قرينة» - ومن هذا: ومما سبق، يفهم الفرق بين كل من «كمال الانقطاع - وشبه كمال الانقطاع»

«الموضع الخامس - التوسط بين الكمالين مع قيام المانع» وهو كون الجملتين متناسبتين: وبينهما رابطة قوية - لكن يمنع من العطف مانع، وهو عدم قصد التشريك في الحكم - كقوله تعالى (وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم»

فجملة «الله يستهزئ بهم» لا يصح عطفها على جملة «إنا معكم» لاقتضائه أنه من مقول المنافقين: والحال أنه من مقولة تعالى «دعاء عليهم» ولا على جملة «قالوا» لئلا يُتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف - وأن استهزاء الله بهم مقيد بحال خلّوهم إلى شياطينهم «والواقع أن استهزاء الله بالمنافقين غير مقيد بحال من الأحوال - ولهذا (وجب أيضاً الفصل)